بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومـــــات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

﴿ قـــسـم ﴾

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد اعدت دون آية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من 15 – 20 مئوية ورطوبة نسبية من 20-40 %

To be kept away from dust in dry cool place of
15 – 25c and relative humidity 20-40 %

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصـــل

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

سم القانون العام

تداول السلطة داخل الأحزاب و المناصب السياسية

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه في القانون من الباحث

عبدالرحمن محمد سيد

لجنة المناقشة و الحكم:

الأستاذ الدكتور/ **ثروت بدوي** **رئيساً**

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ **فتحي فكري** **مشرفاً و عضواً**

أستاذ و رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ المستشار/ **طارق البشري** **عضواً**

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة (سابقاً)

B ٥٠٨٨

تداول السلطة داخل الأحزاب و المناصب السياسية

"دراسة مقارنة"

٢٣ يناير ٢٠١١

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل أساتذتي الذين تعلمت منهم، ليس فقط خلال دراستي القانونية، و إنما طوال حياتي، فلكل منهم فضلٌ عليّ، لم أوفه. و أخص بالإهداء والديّ: إلى أمي التي زرعت فيّ حب التعلم و المعرفة منذ الصغر. و إلى أبي الذي زرع في مبادئ أسمى من أي منفعة، و علمني أسس البحث العلمي. إلى أبي الذي لم يبخل عليّ بأي دعم في سبيل إتمام هذه الرسالة، و جلس معي ساعات طوال يناقشني في أدق تفاصيلها، و كان له الفضل الأكبر في تعريفي الكثير من أسس السياسة المصرية، و الحزبية منها على وجه الخصوص. إلى أبي الذي تمنيت أن يأتي اليوم الذي يراجع معي فيه هذه الرسالة في نسختها النهائية، و لكن أجل الله إذا جاء لا يؤخر. و قد جعله الله صاحب الفضل الأول عليّ في هذا العمل، و مصداقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولدٌ صالحٌ يدعو له. فإني أحتسب هذا العمل من بين علمه الذي ينتفع به، آملاً أن يضاف إلى أبحاثه و دراساته القيمة التي كرس لها حياته.

شكر و تقدير

لا تكفي الكلمات للتعبير عن عظيم امتناني و شكري و تقديري للجنة التي أشرف بمناقشة هذه الرسالة أمامها.

فأستاذنا الكبير، الأستاذ الدكتور ثروت بدوي هو علم من أعلام الفكر السياسي و الدستوري العربي. و قد شرفت بأن أكون أحد تلامذته، منذ عامي الأول بكلية الحقوق، و من ذلك الحين عقدت العزم على أن أكمل دراستي العليا في هذا المجال. و هكذا جعله الله سبباً في توجهي الدراسي.

و أستاذنا الجليل، المستشار طارق البشري، هو أحد منابر التجديد في الفكر العربي على مدى ما يزيد عن نصف قرن. و كتاباته أثرت مختلف العلوم الإنسانية، سواء القانونية أو السياسية أو الدينية، و على هدي علمه ترعرت - و ما تزال - أجيال و أجيال من المفكرين و المثقفين العرب.

فلكل من العظيمين الجليلين أقدم جل امتناني و شكري على تشريفي بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.

و أستاذي الفاضل، أ.د. فتحي فكري، جعله الله صاحب الفضل الأكبر في خروج الرسالة في هذه الصورة. و قد بذل فيها جهداً كبيراً و مشقة جازاه الله عنها خير الثواب، فله ينسب محاسن هذا العمل.

إلى أساتذتي الأفاضل باللجنة الموقرة عظيم الشكر و الامتنان و التقدير.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

أحمد الله رب العالمين، حمد عباده الشاكرين، و أصلي و أسلم على رسوله الكريم. أما بعد، فإن هذا العمل ابتغي به وجه الله تعالى، آملاً أن أساهم - و لو بنذر يسير - في طرح سبل للإصلاح السياسي في مصر. و قد بذلت في سبيل دراستي و بحثي الكثير، و لكن ما وصل إليه البحث لم يكن فقط نتاج جهدي و بحثي، و إنما فتح الله علي و وفقني للوصول إلى معلوماتٍ و بيانات كثيرةٍ جداً، لم أكن أعرف عنها شيئاً أو أدركها وقت أن وضعت الخطة الأصلية لهذه الدراسة. من هنا فإن شكري لله يتجاوز الحمد الدائم على نعمه، إلى الاعتراف بعظيم فضله عليّ في بحثي، الذي جاءت صورته الحالية نتاج لهذا التوفيق أكثر منه لبحثي أو دراستي أو تحليلي.

الانطلاقة و التطور:

كان هدفي في بادئ الأمر هو دراسة تداول السلطة في مصر، مركزاً في الأساس على رئاسة الدولة. إلا أن أستاذي وجهني إلى التركيز على الأحزاب السياسية، و دراسة التداول داخلها.

و فيما أعتقد أن أهمية دراسة تداول السلطة داخل الأحزاب تتمثل في الآتي:

١- إن الأحزاب هي الخلية الأولى في الحياة السياسية، و إذا أردنا توسيع إطار الديمقراطية بمصر، فلا سبيل أن يتم ذلك في ظل أحزاب بعيدة كل البعد عن التنظيم الديمقراطي.
٢- أن مصداقية أي قائد أو حزب سياسي تعتمد على التماثل بين أقواله و أفعاله، و لا يوجد أهم من الحرية في صورها المختلفة لتقييم هذه المصداقية. لذا فإنه من البديهي أن يصاحبنا طوال بحثنا التساؤل حول مصداقية الأحزاب المصرية في مطالبتها القديمة المتجددة بتداول السلطة، بينما لا يعرف الكثير منها أي تطبيق للمبدأ داخلها.
٣- إن تعدد الأحزاب و اختلافها و فتح أبوابها لمختلف طوائف الشعب، كل ذلك كان يُفترض أن يوسع إطار الديمقراطية داخلها. و هذا ما لم يحدث، لذا ظهرت الحاجة إلى دراسة الأحزاب من الداخل لمعرفة الأسباب وراء ذلك.
٤- إن السلطة الحاكمة تستخدم ما لديها من قوة، لتفرض إرادتها على الشعب، و تُقيم شرعيتها. بينما على مستوى الأحزاب فإن السلطة في حقيقتها مجازية، و ليس لدى قادة الأحزاب قوة تستخدم للضغط على المعارضين، مما يتوجب معه البحث في وسائل احتكار السلطة داخلها.

و لا أخفي الاختلاف الكبير بين نظرتي للموضوع محل الدراسة وقت البدء فيه، و الآن و أنا أوشك أن أنتهي منه؛ ففي بادئ الأمر اعتزمت أن أجري دراسة مقارنة بين الأحزاب السياسية في مصر و خارجها، و ألا أقف عند هذا الحد، و إنما استكمل المسيرة لدراسة تداول السلطة في رئاسة الدولة، و كنت أنوي - فيما يتعلق بالشق الأخير - أن أخصص جزءاً لدراسة تداول السلطة في إطار الفكر السياسي الإسلامي.

و قد ظلت هناك تساؤلات كثيرة تراودني منذ أن شرعت في دراسة موضوعي، منها على سبيل المثال لماذا لا يعمم مبدأ تحديد المدة على كافة المناصب السياسية؟ و لماذا لا يطبق على رئاسة الحكومة بالنظم البرلمانية؟ و هو ما دفعني إلى استكمال المسيرة للتساؤل عن مدى إمكانية تطبيق المبدأ على المجالس النيابية؟ و قد كان ظني أنني سأحاول الإجابة عن هذه التساؤلات خلال دراستي المتعمقة لعنصر المدة، و هو العنصر الحاسم لمبدأ تداول السلطة على ما سنعرضه تفصيلاً لاحقاً.

إلا أنني، و بعد ما يقرب من عام و نصف على البدء في دراستي، تغير مسار بحثي تماماً. و لا أبالغ إذا أقررت أن هذا التحول الجذري في بحثي جاء بسبب فقرة واحدة كانت فاصلة خلال مسيرتي؛ فقد كنت أدرس رئاسة الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أحد أهم المراجع المتخصصة في هذا الأمر(١)، و كنت أقرأ في الصراع الذي دار بين الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" و بين رئيس مجلس النواب و قائد الجمهوريين وقتها "نيوت جينجريتش"، و ذلك في ضوء الفوز الكبير للجمهوريين بالكونجرس رقم ١٠٤. و قد كانت هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها عن "العقد مع أمريكا". و قد تحدثت هذه الفقرة بصورة عارضة عن الجزء الوحيد من بنود العقد الذي فشل مجلس النواب في تمريره، و هو الجزء الخاص بتحديد مدة أعضاء الكونجرس(٢).

و من فرط حماستي سعيت إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للكونجرس في حينها، و قد وفقني الله أن أصل في أقل من ساعة إلى تفاصيل هذا التعديل، و الذي وافق عليه مجلس النواب في ٢٩ مارس ١٩٩٥ بأغلبية ٢٢٧ مقابل رفض ٢٠٤، و سقط هذا المشروع بسبب فشله في الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة لتعديل الدستور الأمريكي.

و كان من نتيجة ذلك أن تحول محور دراستي من الأحزاب السياسية و البحث عن تداول السلطة بداخلها، إلى مبدأ تداول السلطة في ذاته، مدافعاً عن تعميم تطبيق المبدأ على كافة المناصب السياسية المنتخبة. و قد استتبع ذلك تعديل العنوان الأصلي للرسالة، لكي يشمل المناصب السياسية بالإضافة إلى الأحزاب.

و إذا كانت المكتبة العربية زاخرة بالكثير من الكتابات عن الأحزاب السياسية، فإنني - فيما قرأت و بحثت - لم أجد أي دراسة متخصصة في تداول السلطة، و تحديداً بعنصرها الأهم و الخاص بتحديد مدة شغل المنصب السياسي(٣). و في المقابل وجدت الفقه المقارن - و منذ القدم - زاخراً بالكثير من الكتابات عن تحديد المدة،و التي يصعب حصرها.

---

(١) و المرجع المقصود هو:

Michael Nelson (editor), *Guide to The Presidency*, (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Press, 1996).

(٢) هذه هي الفقرة التي أعنيها بحديثي:

"During the first hundred days of the 104th Congress, the Republican House relentlessly passed all but one of the ten planks in the Contract; only a measure to impose term limits on members of Congress failed to pass."

Ibid., p. 152.

(٣) برغم عدم توصلي إلى دراسة متخصصة في موضوع بحثي، إلا أن هناك العديد من الكتابات و الدراسات التي أعانتني و أفادتني كثيراً في مسيرتي، و أشير هنا بصفة خاصة إلى دراسة الفقيد الأستاذ الدكتور إسماعيل صبري عبدالله، و عنوانها "*الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية و فيما بينها*"، كما أشير أيضاً إلى رسالة الدكتوراه للدكتور وحيد عبدالمجيد و المعنونة "*الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة ١٩٧٦-١٩٨١*"، بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

إلا أنه على كثرة ما وجدت في الفقه المقارن من كتابات عن تحديد مدة المناصب السياسية، تأصيلاً و تحليلاً و تطبيقاً، فإن امتداد تطبيق المبدأ داخل الأحزاب السياسية لم يُتناول بالبحث و التحليل في أي دراسة مقارنة، اللهم إلا عرضاً، في بعض الدراسات على ما سأعرضه في موضعه. و حتى هذا التناول كان على سبيل استعراض النظم الداخلية للأحزاب المختلفة، و لم يكن عملاً تأصيلياً تحليلياً لتداول السلطة داخل الأحزاب.

خطة الدراسة:

و قبل عرض خطة دراستي أبدي بعض الملاحظات الأولية اللازمة لشرح منهج بحثي:

أولاً: أن دراستي في الأساس دراسة قانونية ذات أبعاد سياسية، و ليست سياسية في رداء قانوني. و هذه القاعدة وضعتها نصب عيني طوال بحثي، و ظهرت بشكل واضح في الفصل الثاني من الباب التمهيدي؛ حيث لم يقتصر نقدي لاحتكار الحزبين للسلطة بالولايات المتحدة على مجرد سرد رأيي، أو آراء أخرى ناقدة لهذا الاحتكار، و إنما حرصت على عرض كيفية استخدام القانون أو القضاء في تدعيم احتكار الحزبين للسلطة. و لم يكن ذلك التزاماً فقط بحدود تخصصي، و إنما كان هذا المنهج أكثر إقناعاً للقارئ على أن الاحتكار في الولايات المتحدة هدف دائم للحزبين الكبيرين، و ليس مجرد نتيجة للنظام الانتخابي أو حتى الفيدرالي للدولة. و بالطبع فإن عرض الوسائل القانونية لاحتكار السلطة للحياة الحزبية بمصر لم يكن صعباً، فما أكثر تلك الوسائل للدرجة التي يصعب حصرها!

ثانياً: أرجو ألا يخطئ القارئ و يظن أنني من مؤيدي هذا النظام أو ذاك، أو حتى على العكس من ذلك، من مناهضي هذا النظام أو ذاك. فإذا كان هناك - مثلاً - نقد ما للنظام السياسي الأمريكي، فلا يعني ذلك رفضي لهذا النظام، و على العكس فإن تأييدي لأي شيء في هذا النظام لا يعني ترحيباً أو انبهاراً به، بما مؤداه الدعوة لنقله و تبنيه. و إنما الصحيح، أن رأيي يتعلق بكل جزئية درستها و حللتها، ثم قيمتها في حدود ما توافر لدي من علم، و وفقاً لما ارتأيت من رأي. و لم أتردد أبداً في إبداء آرائي سواء بالسلب أو الإيجاب.

ثالثاً: أنني إذا كنت قد انتقدت بعض النظم الديمقراطية، فإنني أؤكد أن هذا النقد لا يعني رفضاً أو إنكاراً للأفكار و التطبيقات الديمقراطية التي تحققت في هذه النظم، و لا يعني أيضاً المساواة بين تلك النظم و بين نظمنا العربية المستبدة[1]. فمن المؤكد أن طبيعة النقد تختلف اختلافاً جذرياً بين الاثنين؛ فلا مجال للمساواة بين نظام قائم على فرد واحد، يجمع بين يديه كل سلطات الدولة، و يبطش بشعبه و يزور إرداته، و نظام آخر يلعب فيه المال دوراً محورياً في

---

(١) أشير هنا إلى إحدى محاولات المساواة بين هاتين الطائفتين من النظم، فبالعض في إطار تأييده لمحاولات توريث رئاسة الجمهورية في مصر، برر موقفه بحدوث ذلك في نظام ديمقراطي كفرنسا، و ذلك بمناسبة الحديث عن سعي جان ساركوزي، ابن الرئيس الفرنسي، لرئاسة أحد أكبر أحياء فرنسا، (حي لا ديفانس). و هي مقارنة مع الفارق الكبير؛ فمن حيث المبدأ هناك فارقاً كبيراً بين رئاسة بلدية و رئاسة دولة، و بغض النظر عن النقد الكثير الذي قد يوجه إلى الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي و تجاوزاته الكثيرة في ممارسة سلطاته، إلا أن الشيء المؤكد عند مقارنة النظامين المصري و الفرنسي هو أن الرئيس في الأول يحتكر السلطة منذ ثلاثة عقود، بينما الرئيس في الثاني تبوأ السلطة منذ حوالي ٣ أعوام فقط، و المؤكد أيضاً أن الرئيس في فرنسا لن يبقَ في منصبه عام ٢٠١٨، بينما في مصر و رغم تجاوز الرئيس للثمانين من عمره، فما يزال متمسكاً بمنصبه، و هناك الكثير من الدلائل على سعيه للإبقاء على السلطة بينه و بين ابنه. و على الرغم من كل هذه الفوارق، فقد تراجع جان ساركوزي عن تولي هذا المنصب درءا لشبهات التوريث.

و خلاصة القول أن مقارنة التوريث بين كل من فرنسا و مصر ينطوي على الكثير من الاستخفاف بعقلية القارئ، فمن الصعب عقد مقارنة بين نجلي الرئيس في كلٍ من النظامين. فما يحدث من محاولات للتوريث في مصر يمكن مقارنته بما حدث و يحدث في الدول العربية الأخرى مثل سوريا و ليبيا و اليمن، أو حتى بما عليه الحال في إمارات و ممالك الخليج العربي.

و لمزيد من التفاصيل عن العائلات السياسية في فرنسا: **د. سعيد اللاوندي**، *العائلية السياسية في أوروبا من أسرة البوربون إلى أسرة ساركوزي*، (مجلة الديمقراطية، العدد ٣٧، **يناير ٢٠١٠**)، ص. ٦١ و ما بعدها.

اللعبة السياسية، و تسعى منظماته الشعبية و السياسية إلى الحد من هذا الدور و إضعافه. ففي النظام الثاني هناك حياة سياسية و لكن بها شائبة أو شوائب، بينما في النظام الأول، فلا وجود لحياة سياسية و لا قيمة لحياة إنسان.

و قد كان طبيعياً أن أبدأ دراستي بالبحث في تعريف تداول السلطة و تحديد عناصره. ثم حاولت بعدها مباشرةً التحدث عن مقابل تداول السلطة، أي احتكارها، و بصفة خاصة العلاقة بين الأحزاب السياسية و احتكار السلطة. و عرضت في هذا الصدد لنموذجين، الأول، النموذج الأمريكي، عندما تحتكر الأحزاب الحياة السياسية، و الثاني النموذج المصري، عندما تحتكر السلطة الحياة الحزبية.

و قد قسمت الرسالة بعد ذلك إلى قسمين، خصصت الأول لدراسة تداول السلطة داخل الأحزاب، و تناولت في الثاني تداول السلطة في المناصب السياسية.

و قد حاولت في بادئ الأمر أن أعرض أحدث التطورات التي وصل إليها التنظيم الحزبي في مختلف دول العالم. و للوصول إلى ذلك سعيت للحصول على أحدث لوائح و دساتير الكثير من الأحزاب حول العالم. و قد وفقني الله في ذلك، حتى شملت الرسالة أحزاب في آسيا و أفريقيا و أمريكا، مع تركيزي على الأحزاب الرئيسية الأربعة بكل من انجلترا (حزب المحافظين و العمال) و أمريكا (الحزب الديمقراطي و الجمهوري). و نظراً لاتساع دائرة البحث لتشمل أحزاب كثيرة بمختلف دول العالم، و نظراً أيضاً لصعوبة حصر أو الوصول إلى معلومات وافية و دقيقة عن البيئة القانونية بكل دولة أو حزب، فقد جمعت في هذا الباب بين الدراسة النظرية و التطبيقية، و ذلك وفقاً لما توافر لدي من بيانات.

أما الأحزاب المصرية فقد خصصت لها الباب الثاني من القسم الأول، و على خلاف منهجي في الباب الأول الذي جمع بين التنظيم والتطبيق، و نظراً لوفرة البيانات عن الحالة المصرية، فقد قسمت هذا الباب إلى فصلين، تناولت في الأول التنظيم القانوني للحياة الحزبية في مصر، و خصصت الثاني للدراسة التطبيقية، حيث درست فيه واقع تداول السلطة داخل الأحزاب المصرية.

أما القسم الثاني و الذي خصصته لتداول السلطة في المناصب السياسية، فقد قسمته إلى بابين، تناولت في الأول تداول السلطة في رئاسة الدولة، و في الثاني تداول السلطة في المجالس التشريعية، أي شملت الدراسة ممثلي السلطتين التنفيذية و التشريعية[1].

و الباب الأول الخاص برئاسة الدولة أجريت فيه دراسة مقارنة بين النظامين المصري و الأمريكي. أما الباب الثاني و الخاص بتداول السلطة في المجالس التشريعية فعرضت فيه الصراع الطويل الدائر حتى الآن من أجل تحديد مدة أعضاء الكونجرس الأمريكي، مع الإشارة إلى بعض التجارب الأخرى على مستوى العالم التي تبنت الفكرة و استقرت بها.

و لم يكن هناك أي مجال لإجراء دراسة مقارنة بين السلطة التشريعية في كل من مصر و أمريكا، نظراً لحداثة الفكرة على الفقه العربي من جهة، و نظراً لضعف السلطة التشريعية في مصر من جهةٍ أخرى، و ما ذلك إلا نتاج لسيطرة التامة للرئيس على كافة سلطات الدولة، و

---

(١) أشير هنا إلى وجود الكثير من الكتابات المقارنة، و بصفة خاصة بالفقه الأمريكي، التي تنادي بتطبيق مبدأ تحديد المدة على السلطة القضائية، و بصفة خاصة على قضاة المحكمة العليا. و تعالت هذه الدعوات مع ازدهار "حركة تحديد المدة" خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

بالأخص سيطرته - إلى حدٍ بعيد - على اختيار أعضاء السلطات الأخرى. لذا فمن الأولى قبل أن نتحدث عن تحديد مدة أعضاء مجلس الشعب في مصر، أن نتحدث أولاً عن إيجاد سلطة تشريعية حقيقية، و عن توفير مقومات الاستقلال لها.

و لم أشأ أن أخلط بين رئاسة الدولة و رئاسة السلطة التنفيذية أو بين النظامين الرئاسي و البرلماني، إلا أن طبيعة النظام البرلماني من حيث مركزية دور البرلمان، و تطبيقات تداول السلطة بالنظم النيابية، كل ذلك أدى إلى إحالة الحديث عن رئاسة الدولة و رئاسة الحكومة بالنظام البرلماني إلى مبحث ختامي للباب الثاني من القسم الثاني، حيث عقدت مقارنة بين ما هو سائد في الكثير من الجمهوريات البرلمانية من تحديد مدة رئاسة الدولة بها، و بين إطلاق مدة رئاسة الحكومة! فإذا طالبنا بتحديد مدة أعضاء البرلمانات، فإنه من الأولى أن يمتد هذا التحديد إلى رئاسة الحكومة. بل إننا - و على ما سنعرضه في حينه - نرى أنه نظراً للاندماج بين السلطات في النظم البرلمانية، فإن تحديد مدة رؤساء الحكومة بها تكون أولى و أهم من تحديد مدة رئاسة الدولة بالنظم الرئاسية أو المختلطة.

و من هنا أتوكل على الله و أبدأ بحثي...

الباب التمهيدي- السلطة بين التداول و الاحتكار

رغم كثرة استخدام مصطلح «تداول السلطة» في العديد من الدراسات الفلسفية و السياسية و القانونية الحديثة، إلا أن المكتبة العربية تكاد تخلو من دراسة متخصصة لماهيته، و أركانه، فهو مصطلح يكثر استخدامه و يندر تعريفه. و يمكننا ملاحظة أن هذا المصطلح يكاد لا يُذكر إلا مقترناً بذكر مصطلح سياسي آخر أكثر شيوعاً و قدماً منه، و هو «الديمقراطية».

و الديمقراطية من أكثر المصطلحات التي يثار حولها لغط كثير، و ما يزال تعريفها يحيطه الكثير من الخلاف، "لا لأنه ليس هناك تعريف متفق عليه فحسب، بل أيضاً لأن بعض التعاريف غامضة إلى حد يجعله عديم النفع تماماً، و البعض الآخر واضح إلى حد يجعله غير كامل"[1]. و ما ضاعف من غموض المصطلح هو استعماله من مختلف أنظمة الحكم، حتى يكاد لا يوجد نظام حكمٍ واحدٍ لم يدَّع تبنيه للديمقراطية. "لذلك فإنه ليس من المبالغ فيه القول بأنه ربما لم تستغل كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استغلت كلمة الديمقراطية، و لعله لم يهدر معنى كلمة أو يشوه بقدر ما حدث لها، فقد تمسحت بها كل النظم بما فيها أعتاها استبداداً و أكثرها إهداراً لحقوق الإنسان"[2].

و إذا كانت الديمقراطية في ترجمتها الحرفية هي حكم الشعب[3]، إلا أنه مع تطور المجتمعات السياسية، و استحالة الحكم المباشر، فقد أصبح لزاماً أن يتولى الحكم نواب عن الشعب، يمارسون السلطة وفق مشيئته. ليكون هذا الاختيار هو أساس شرعية السلطة السياسية في المجتمع. ذلك أن "جوهر «الشرعية» هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، و أن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة ... «قبول المحكومين»، و ليس إذعانهم"[4].

و قد قدم الاختيار الشعبي (الديمقراطي) أكثر الحلول قبولاً و نجاحاً في كيفية اختيار الحاكم. إلا أن التأييد الشعبي لم يعد مجرد شرطاً لشغل المنصب السياسي، و لكنه أصبح شرطاً - أيضاً - للاستمرار فيه. و من هنا نشأت فكرة تجديد انتخاب الحاكم على فترات دورية، أو بمعنى آخر تأقيت مدة شغل المنصب السياسي، ليقوم الشعب إما بإعادة اختيار ذات الحاكم/الحاكمين أو استبدالهم بمن يرى أنهم الأجدر بخدمته.

---

(١) **دوروثي بيكلس**، *الديموقراطية*، نقله إلى العربية **زهدي جارالله**، (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢)، ص. ١١.

(٢) **عليّ الدين هلال**، *مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث*، في: *أزمة الديمقراطية في الوطن العربي*، (بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧)، ص. ٣٦.

(٣) لن نتعمق كثيراً في دراسة التعريفات المختلفة للديمقراطية، و يمكن الرجوع في ذلك إلى الدراسات المتخصصة في تعريفها، و لكننا نكتفي بالإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية التي قد تساعدنا لوضع إطار محدد للمصطلح حتى يمكننا فهمه، من ذلك:
"أن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمعات و تعدد الثقافات صوراً و تطبيقات متباينة، و أن هذا المفهوم جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة، و أن النظم و المؤسسات و العلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ... الديمقراطية بهذا المعنى هي دعوة إلى المساواة و هي ليست مفهوماً سياسياً و لم تكن كذلك إلا في التعريف الليبرالي لها. يترتب على ذلك أنها كانت سلاح الفقراء و الضعفاء و المتطلعين إلى عالم أفضل لكي ينتزعوا حقوقهم السياسية و الاجتماعية، و أنها كانت موضع عداء و شك و ريبة من الصفوات المتميزة التي ربطت بين إعطاء الحقوق الديمقراطية للجماهير و تهديد الامتيازات التي تتمتع بها أو تغيير الأساس الاقتصادي للمجتمع الذي يوفر لها تلك الامتيازات".
المرجع السابق، و إشارته إلى:
Jacob Leib Talmon, *The Origins of Totalitarian Democracy*. (New Work: Praeger, 1951).
C.P. Macpherson. *The Real World of Democracy*. (New York: Oxford University Press, 1972), pp. 1-11.

(٤) **سعد الدين إبراهيم**، *مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية*، في: *أزمة الديمقراطية في الوطن العربي*، المرجع السابق، ص. ٤٠٤.